مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2015، المجلد 17، العدد 2 (أ) ص 61-82

الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية (2011-2015م)

فهمي خميس شراب

جامعة الأقصى-غزة

تاريخ الاستلام 8/2/2015 تاريخ القبول 19/4/2015

ملخص:

أثار الدور التركي المتزايد في المنطقة تساؤلات عديدة، فبالرغم من أن تركيا عضو في حلف الناتو ولها علاقات مميزة مع أوروبا وأمريكا و"إسرائيل" (أحلاف تقليديين) فإنها استطاعت أن تدخل منطقة الشرق الأوسط بقوة وتزاحم الأدوار العربية في القضية الفلسطينية، بل وتقدمت على الصف العربي، وظهر ذلك واضحاً في الاعتداءات العنيفة التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في (2008-2009و 2012، و2014).

لذا كانت دراسة طبيعة الدور التركي وتوجهاته مهمة جداً بما يحمله حزب العدالة والتنمية من أيديولوجية وخلفية إسلامية، ولتشابك علاقات تركيا بدول وفواعل ذات توجه اسلامي، وخاصة مع اندلاع الثورات العربية، وكانت من بين أبرز الدول دعماً للقضية الفلسطينية في السنوات القليلة الماضية، وكان هذا الدعم لجميع أطرافها الفاعلة، فقد دعمت الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة لنيل الاعتراف بفلسطين عام 2012م، وضمنت له أصواتاً إضافية، ودعمت حماساً كحكومة. وتتوقع هذه الدراسة أن يستمر الدعم على الأقل لخمس سنوات قادمة وخاصة بعد فوز أردوغان بالرئاسة، وتولي أحمد داود أوغلو رئاسة الوزارة.

Abstract:

The Turkish rising role in the region has posed several questions, despite Turkey is a member of NATO and enjoys excellent relations with the EU, The US and Israel (traditional allies), it managed to influence the Palestinian cause more than the Arab States, even Turkey overstepped and advanced the Arab position, this was clearly seen during the Israeli violent aggressions in the years 2008-2009 / 2012 / 2014.

Therefore, studying the Turkish role and its positions were very important because of the Islamic background ideology of the Justice & Development party (AK).

The Turkish policies and stances achieved success with the outbreak of the Arab Spring Revolutions supported by Turkey, in which the Arab States' peoples wanted to over-through the dictatorships which were under Israeli domination.

Turkey supported President Abbas to gain the statehood recognition of Palestine in 2012 in the UN, Turkey also supported the Hamas Movement and Government as a sign of respect to the principles of democracy and also due to the ideological similarities between Hamas and the Justice & Development party. This support is expected to last – at least - for the coming 5 years especially after Erdogan's winning the presidential elections and appointing Ahmet Davut Oğlu the Turkish Prime Ministry.

مقدمة:

لقد أثار الدور التركي منذ فوز حزب العدالة والتنمية عام 2002م انتباه الباحثين والمختصين واهتمامهم في هذا الشأن، كون تركيا أخذت مساراً مختلفاً عما سبق في علاقاتها بأطراف الصراع العربي الإسرائيلي. فهناك تساؤلات تشكك في الدور التركي وطبيعة توجهه وأهدافه الحقيقية، وذلك بعد تفوق الموقف التركي المساند بالقول والفعل للشعب الفلسطيني على المواقف العربية جميعاً، وتقدمه على الصف العربي بعدة خطوات، تجلى ذلك أثناء العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة وظروف الحصار القاسية منذ 2006، فالتيار المشكك " Skepticism Stream " يرى أن هذا الدور مرسوم مسبقاً من قبل الإدارة الأمريكية؛ وذلك لتمكين تركيا من نيل ثقة الشعب الفلسطيني والعرب لتحقيق مشاريع مستقبلية تقع ضمن دائرة الأمن القومي الأمريكي ومصالحه. وأمام هذا الرأي يبرز رأي آخر مفاده، أن تركيا دولة قوية تحترم القانون الدولي، ولها موقع جيوسياسي مميز، والغرب في حاجة إليها، وهي تدرك تماماً ذلك. وقد برزت أهميتها أكثر وقت توتر العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، "فأزمة القرم ضاعفت الأهمية الاستراتيجية لتركيا؛ فهي تملك قدرة التحكم في دخول وخروج البحر الأسود ، إضافة إلى امتلاكها قدرة لمنع الروس من الوصول إلى البحر الأبيض، وقدرة كبيرة على منح أو منع اللوجستيات المهمة، مما يزيد من أهميتها الاستراتيجية عند الغرب والولايات المتحدة تحديداً [(1)].

ومن ناحية أخرى، يمكن رصد تيار كبير يمثل أغلبية من المفكرين والمختصين بهذا الشأن يؤمن بأن فوز حزب العدالة والتنمية في البلديات في مارس 2014، وفوز أردوغان صاحب أجرأ مواقف عرفتها تركيا منذ تأسيس الدولة العلمانية، يعد استفتاء على التوجه، و مكافأة من الشعب التركي على ما حققه هذا الحزب من إنجازات ونجاحات داخلية، وعلى مواقفه المساندة للشعب الفلسطيني على صعيد السياسة الخارجية. إذن، فإن توجه القيادة نحو القضية الفلسطينية له ظهير شعبي كاسح، ويعد الوقوف بجانب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني نصرة للحق والعدالة، كما

يعد أيضاً امتداداً لما يشعر به الإنسان التركي من مسؤولية تجاه قضايا الأمة الإسلامية التي كانت بلاده – الإمبراطورية المترامية الأطراف، الدولة العلية، العثمانية- مقراً للخلافة التي حكمت أكثر من نصف الكرة الأرضية. وبرزت تركيا خلال العقد الأخير كأهم الدول التي تشهد دوماً أكبر احتجاجات ومظاهرات (حجماً وفعالية وتأثيراً) مساندة للشعب الفلسطيني وضد "إسرائيل" وعدوانها المتكرر على غزة.

واضح مما سبق أن القضية الفلسطينية احتلت مواقع متقدمة في الفكر السياسي التركي، وأصبحت مرتكزاً مهماً ومن ثوابت السياسة الخارجية التركية، لدرجة أنه و ضمن معركته الانتخابية للرئاسة، وفي مناظراته غير المباشرة مع المرشح المنافس، اتهم رجب طيب أردوغان د. أكمل الدين أوغلو-الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي- بأنه يسعى لتبني "موقف تركي محايد" من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكان رد أوغلو على منافسه أردوغان بضرورة التخلي عن وسام "الشجاعة اليهودي" الذي منحته له منظمة يهودية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005[2]. ويعني ذلك أن مساندة القضية الفلسطينية، والتصدي للاحتلال الإسرائيلي، أصبح ذلك كله ضرورة حتمية لإقناع الناخب التركي وكسب معركة التصويت، و قاسماً مشتركاً بين من في الحكم وفئات واسعة من المعارضة التركية. وفي ظل هذا الاختلاف في وجهات النظر حول الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية فإن دراسة هذا الدور وتتبع مسار تطوره تزداد أهمية؛ وذلك لمعرفة أبعاد الدور التركي ومجالات تأثيره، وحدوده أيضاً، كما تأتي أهمية هذه الدراسة في البُعد الاستشرافي لمستقبل الدور التركي في المنطقة عامة، والقضية الفلسطينية خاصة، في ظل التغيرات المتسارعة في المنطقة، وخاصة أنه يتشابك مع كثير من الأدوار الإقليمية. وسيتم استخدام منهج تحليل المضمون، والذي يتخذ من خطابات الجهات الرسمية وتصريحاتها المجال الحيوي المهم، والمنهج التاريخي المقارن.

أولاً- العلاقات التركية – الفلسطينية

أ- طبيعة العلاقات التركية- الفلسطينية:

كانت خيارات النخب السياسية التركية في عقود ما بعد العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين هي المحدد الأساسي في توجهات تركيا، ومسارات تفاعلاتها مع القوى الدولية الغربية منها، حلف الأطلنطي، وعلاقاتها المتقاربة مع "إسرائيل"، والسعي لدخول الاتحاد الأوروبي، فكانت هذه التحالفات ومنها حلف بغداد يعمل عكس مصالح الدول العربية والإسلامية، ولا يخدم القضية الفلسطينية تحديداً. فحسب موروثات الخلافة العثمانية وتطلعات الشعب التركي كان التاريخ المشترك وحقائق الجغرافيا دليلاً كافياً وشاهد إثبات بان تركيا تنتمي إلى عمقها الإسلامي وإلى دول الشرق. وقد دخلت تركيا مرحلة "بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، والتي أظهرت أن

سياسة تركيا الخارجية دخلت طور الاستقلال عن حلفائها التقليديين (أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل)، والتخلي عن الخيارات الكمالية، وأنها تسعى جاهدة لإعادة الارتباط بحاضنتها التاريخية والحضارية، وإعادة التموضع في منطقة الشرق الأوسط وعلى الساحة الدولية أيضاً، وذلك انطلاقا من التمحور حول محيطها الجيو_ سياسي والثقافي" [3].

يقول أحمد داود أوغلو في مقال بمجلة "Foreign policy" فورين بوليسي الأمريكية، عدد يونيو 2010م: "رؤيتنا للسياسة الخارجية التركية تعتمد على ثلاثة محاور: **المحور الأول** يتعلق بدولتنا، وهو قائم على التوازن بين الأمن والحرية؛ من أجل أن تأخذ تركيا موقعها بين أقوى دول العالم. **المحور الثاني** يتعلق بالإقليم من حولنا، ويقوم على التأثير القوي في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، نحن لا نمثل 75 مليون تركي فقط، بل نحن معنيون بكل مكان يوجد فيه الأتراك أو عاشوا فيه سابقًا. **المحور الثالث** وهو المحور العالمي القائم على أن يكون لتركيا دور وكلمة في جميع القضايا العالمية من تغيير المناخ إلى القضايا السياسية المختلفة من تشيلي وحتى الفلبين" [4]. وقد سجلت تركيا مواقف ورديوداً قاسية تجاه "إسرائيل" عندما شرعت الأخيرة ببناء وحدات سكنية شرق القدس عام 1967م، وعندما تم إطلاق النار على المسجد الأقصى عام 1969م. وقد كانت انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000م مرحلة مهمة في كسب تعاطف شعبي متزايد، حيث وقف الشعب التركي مع الشعب الفلسطيني، رافضاً الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وزاد من ذلك الحرب الأمريكية على العراق، والذي تلاه احتلال 2003م، حيث أظهر ذلك الاحتلال عداء القوات الأمريكية للشعب العراقي المسلم، وقتله له بدم بارد وتهجير الملايين وتجويعهم... إلخ، مع انكشاف حقائق جديدة حول الدور الإسرائيلي شمال العراق والعلاقة مع الأكراد[5].

وقد ظهر جلياً التعاطف الشعبي والرسمي مع الفلسطينيين من حجم المظاهرات والمسيرات التركية الكبيرة المساندة للشعب الفلسطيني والمنددة بالسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في مناسبات الحروب والاعتداءات على غزة عام 2008-2009 و 2012م، وأثناء الاعتداء على سفينة "مافي مرمرة". وفي ظل اهتمام السياسة الخارجية التركية بقطاع غزة والعلاقة المتميزة والدعم التركي الواضح، حيث أصبحت القضية الفلسطينية قضية تركية بامتياز، ومحل تأييد رسمي وشعبي كبيرين، وهذا دوماً يوفر رافعة للعلاقات، ويبني أفقاً رحباً للتعاون بين الطرفين على أساس المصالح المتبادلة والقيم المشتركة.

ب- الدور التركي والقضية الفلسطينية

في إطار جدلية الدور التركي المتصاعد وما أثاره من تساؤلات كبيرة عن الطبيعة والمسار والتوجه لتركيا حكومة ورئاسة وقوىً مجتمعية، تبرز عدة اتجاهات وآراء، منها: أولاً- أن الدور التركي المساند للقضية الفلسطينية ينبع من توجه قيادات الحزب التي تتولى الحكم على أساس خلفيتهم

الإسلامية، والتي لابد أن تنحاز للجانب الفلسطيني، وهو ما يوفر من جانب آخر شعبية وأرضية للحكومة التركية داخلياً وخارجياً، ويتبنى هذا الطرح التيارات الإسلامية وتحديداً الإخوان المسلمين وجمهوراً كبيراً في الدولة التركية نفسها، ثانياً: رأي يتمثل في أنصار دول "الاعتدال" وأنصار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، يرى أن السياسة الدولية لا تعرف الأيدلوجيات، ولكنها تعرف المصالح، وأن السياسة الخارجية للحكومة التركية تعبر عن مصالح تركيا العليا، وأن كل خطواتها إنما تصب في ذلك الاتجاه، حتى وإن بدا عكس ذلك، فالدور المتصاعد والنفوذ المتنامي هو في حقيقته مصلحة تركية؛ بهدف احتلال مساحات نفوذ على حساب أطراف أخرى بدت منكمشة، أو في مواجهة قوى أخرى تمددت، وأن القضية الفلسطينية هي المجال الأكبر والأول لاحتلال تلك المكانة. ثالثاً: أن الدور التركي-المتصاعد في المنطقة تجاه القضية الفلسطينية- جاء طبيعياً في إطار الرغبة الأمريكية في تقديم صورة للدولة الديمقراطية الإسلامية التي يمكن أن يتولى الإسلاميون فيها الحكم في ظل دستور علماني وعدم صدام مع المصالح الأمريكية الكبرى في المنطقة"[6].

وبتتبع خط سير السياسة الخارجية التركية والمواقف الرسمية التركية خلال السنوات الماضية يتضح أن هذه الآراء جميعاً تحمل وجاهة كبيرة وقدراً من المعقولية، وتشكل في مجموعها المنطلق الفعلي في صياغة السياسة الخارجية التركية، وبناء الإطار الفكري للتوجه الحقيقي للدور التركي. وحتى في إطار العلاقات مع الولايات المتحدة و "إسرائيل" فإن أحمد داود أوغلو في حديثه عن الدور التركي يفيد بأن "تركيا ليست في موقع التصادم أو حتى التناقض لا مع الولايات المتحدة ولا مع "إسرائيل"، وهي تبحث عن أفضل الطرق والأدوار لإحلال السلام في بيئتها الإقليمية بما في ذلك السلام بين العرب و"إسرائيل". ونقل موقع (Jerusalem Post) جيروزاليم بوست السبت 29-3-2014م عن تلك الأوساط قولها: إن أردوغان يتجه لمزيد من التشدد في التعامل مع "إسرائيل"، مشيرة إلى أنه حرص على تحطيم أسس العلاقات السياسية والأمنية التي كانت تربط "إسرائيل" بأنقرة. وأعادت الصحف للأذهان وصف الدبلوماسي الإسرائيلي "غابي ليفي" لأردوغان - الذي التقاه عدة مرات- بأنه "أصولي متطرف"، عقيدته الدينية تدفعه إلى كراهيتنا، وهذه الكراهية تزداد دوماً مع مرور الوقت"[7].

وقد كان لدور "أردوغان" في التعبئة الدولية ضد "إسرائيل" من خلال الحملات الدبلوماسية التي قام بها عام 2009م، ومطالبته للأخيرة برفع الحصار وإشراك حماس ضمن العملية السياسية ضمن رؤية سياسية واضحة أمام المجتمع الدولي دور كبير في إحراج "إسرائيل"، وزيادة الضغط الدولي وخاصة الأوروبي عليها [8].

ثانياً- موقع القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية

أ- القضية الفلسطينية وأولويات السياسة الخارجية التركية

إن صانعي السياسة التركية يبذلون جهوداً مضنية لجعل تركيا تلعب دور الوسيط، من خلال البحث عن حلول للمشاكل الإقليمية المزمنة، كما يعملون على إيجاد مبادرات إقليمية لإحلال السلام، وحشد الجهات الإقليمية الفاعلة لخلق وعي جديد للسلام على مدى جغرافية واسعة تمتد من الشرق الأوسط إلى السهول الأوروبية الآسيوية. وتعد هذه الرؤية السياسية للدور التركي نمطاً مثالياً، لذا يمكننا القول: إن قيام تركيا بدور صانع السلام يعد ضرورة في مجال النظام الدولي، ويمثل التدخل التركي في القضية الفلسطينية جزءاً حاسماً منها، أي من زاوية الرؤية التركية الواسعة للسلام الآنفة الذكر، بل وتحمل معها فيما يخص الحالة الفلسطينية أبعاداً إضافية بسبب صلات وخلفيات تاريخية ثقافية غنية، وبسبب الدرجة العالية من الاهتمام الذي تلقاه هذه القضية من عموم المجتمع التركي [9].

وحول الموقف التركي من مسار التسوية السلمية، فمنذ البداية وقبل أوسلو، فقد رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في 23-10-1991م بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام على أساس الأرض مقابل السلام، خاصة أن المؤتمر أفرز مساراً متعدد الأطراف، أي أن يكون لدول العالم المؤثرة والدول الإقليمية دور في العملية السلمية، سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية [10].

وخلافًا للمعطيات الدينية والوجدانية والتاريخية للقضية الفلسطينية لدى الأتراك عمومًا، وحزب العدالة والتنمية خصوصًا، تقوم المقاربة التركية للقضية الفلسطينية على ثلاثة أسس هي: الثوابت المبدئية، وأخرى القانونية، وثالثة السياسية ، ترى:

1- أنّ هناك شعبًا مظلومًا، أراضيه محتلة، قضيته عادلة، يمتلك كل المقومات القانونية والشرعية التي تخوله الدفاع عن حقه، ومع هذا لا يوجد داعم حقيقي له. كما أنّ قضيته تتحول دومًا إلى عنصري الاستغلال والتوظيف من قبل أطراف عديدة؛ لتبقى تدور في دائرة مفرغة، وتبقى بالتالي جزءاً من حالة عدم الاستقرار الإقليمي، والحروب والنزاعات القائمة في الشرق الأوسط.

2- أنّ هناك قرارات صدرت وتصدر عن الشرعية الدولية لصالح القضية الفلسطينية، وحقوقاً لا يمكن تجاهلها نصّ عليها القانون الدولي، ومع ذلك يتم تناسيها وتجاهلها، والقفز على هذه الحقوق عبر الموقع المميز والمحصن الذي تمنحه بعض الدول لإسرائيل، ولجوء الأخيرة إلى القوة العسكرية مع الفلسطينيين، وهو أمر غير مقبول.

3- أنّ تحقيق الأجندة التركية يتطلب استقراراً إقليمياً، والقضية الفلسطينية تعد في صلب معظم المشاكل والحروب التي جرت خلال العقود الماضية؛ بسبب السياسة الإسرائيلية وما تمثله

من احتلال وعدوان، وبقاء هذه القضية مُعلقة على هذه الشاكلة من شأنه أن يُبقي منطقة الشرق الأوسط مشتعلة، ولا يؤثر ذلك على المنطقة وشعوبها فحسب، بل إنّ ارتداداته ستؤثر سلباً على الوضع في تركيا، وعلى الأجندة التركية، وقدرة تركيا على تحقيق هدفها الاستراتيجي[11].

ب- محددات الموقف التركي من القضية الفلسطينية:

كانت اسطنبول المكان الذي اجتمع فيه الرئيس محمود عباس مع سفراء فلسطين في العام 2012م قبيل الذهاب للأمم المتحدة، وقد خاطب أردوغان السفراء الفلسطينيين في العالم ووجههم من أجل كسب ود العالم السياسي من أجل دعم القضية الفلسطينية [12].

لقد سادت قناعات في أوساط الفلسطينيين مفادها أن الموقف التركي من قضيتهم اقترن بدفع ثمن باهظ من قبل الأتراك، سواء بالدم أو بالسياسة عبر خسارة تركيا لتحالفها الاستراتيجي مع "إسرائيل"، وما رافق ذلك من خسائر اقتصادية وعسكرية واستثمارية" [13]، "الأمر الذي منح الأتراك مصداقية أكبر في موقفهم من القضية الفلسطينية، في تلك الفترة بالذات، استفادت تركيا من القناة السورية في التواصل مع الفلسطينيين، وكذلك من القناة المصرية رغم الحساسيات بين الحين والآخر. وبدا واضحًا أنّ اللاعب الإيراني كان منزعجًا جدًا، وغير راضٍ عن دخول تركيا بقوة إلى القضية الفلسطينية، ولا عن الأسلوب المختلف الذي اتبعته" [14].

ولكن وبرغم توقع الكثير بأن تكون الثورات العربية رافعة ومصدر دعم جديد للقضية الفلسطينية، أثرت هذه الثورات لعدم اكتمالها، وعدم نجاحها في بعض الدول، بشكل سلبي على تركيا التي كانت مع إرادة الشعوب، وما دعت إليه من حرية وكرامة وديمقراطية، فخسرت تركيا كلاً من سوريا، وتوترت العلاقة مع مصر بعد سقوط الإخوان، وأصبحت قدرة تركيا للدخول إلى المنطقة أقل فعالية. ولكن وبرغم ذلك فمن المتوقع أن تظل توجهات السياسة الخارجية التركية محكومة بعدة عوامل تجعلها لاعباً أساسياً وفاعلاً وبحضور طاغٍ تجاه القضية الفلسطينية، منها:

1- إن فلسطين تعد بوابة لدخول تركيا كلاعب إقليمي في المنطقة العربية التي تعد نظاماً إقليمياً متكاملاً مهماً جداً، بما يشمله من موارد وموانئ ومنافذ للملاحة البحرية.
2- اهتمام تركيا بالقضية الفلسطينية وتحديداً غزة التي تلقى تعاطفاً عربياً وإسلامياً كبيراً (شعبياً أكثر منه رسمياً)، يجعلها تحظى على اعتراف إسلامي كبير بدورها، مما يساعد تركيا في عدة مستويات سياسية واقتصادية، وتجارية، إضافة إلى تعزيز قوتها الناعمة "Soft Power".
3- خسرت تركيا حكم الإخوان في مصر، والذي كان يمثل أكبر وسيلة لتحقيق ليس فقط تعاون، بل تحالف استراتيجي، حيث المنطلق والمحفز الأساسي كان انتماء الحزب الحاكم في البلدين

إلى ناظم أيديولوجي واحد، ويجمع بينهم أهداف متقاربة، والوجود التركي في المنطقة عبر بوابة القضية الفلسطينية يعوض نسبياً ما قد خسرته تركيا أردوغان في ليبيا وسوريا بسبب الثورات العربية.

4- إن تراجع الأدوار والقوى العربية الكبرى أدى إلى إحداث فراغ في المنطقة، وسمح بدخول تركيا التي أحرزت تقدماً ملموساً في صالح القضية، وأوصلت قناعة للدول العظمى بأنها تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في الصراع العربي الإسرائيلي، واعترفت لها هذه الدول بذلك، وبذلك تحققت لها مصلحة مهمة، وهي الحصول على موافقة تلك الدول للاعتراف بها كلاعب إقليمي مركزي.

5- إن الناظم الأيديولوجي بين الحزب الحاكم – حزب العدالة والتنمية وبين حكومة غزة السابقة – واحد، فكلا الطرفين ينتميان إلى نفس مدرسة الإصلاح والتجديد الإسلامي، وأن نجاح أحدهما واستمراره يكسب الآخر رصيداً إضافياً، كما تريد تركيا أن تؤكد على نموذجها الناجح لأي دولة عربية تسعى للتقدم على النمط الغربي بما لا يخالف أنماطها الأخلاقية ومعتقداتها الدينية.

6- إن الوصول إلى حل عادل بالنسبة للقضية الفلسطينية وبالنسبة لمشكلة غزة يمثل إزالة نقطة خلاف أساسية بين تركيا وبين مصر، حيث شهدت العلاقات التركية المصرية بعد سقوط الإخوان فصلاً من التوتر وتجميد كثير من العلاقات بين البلدين. وتظل تركيا في حاجة إلى مصر حيث تستخدم تركيا موانئ مصر لتصدير بضائعها إلى دول الخليج ودول إفريقيا بعد أن خسرت تركيا تلك الوسائل في سوريا، إضافة إلى حجم الاستثمارات لها في مصر والتي لا تستطيع أن تضحي بها.

ويقول يالشين اقددوغان (Yalcin Akdogan) مستشار رئيس الوزراء التركي أردوغان: "إن حزب العدالة والتنمية حزب جماهيري على المستوى القومي، وديمقراطي محافظ في القيم مع تقديره للتاريخ" [15]، وهذا القول جاء في معرض تفسيره لاهتمام تركيا بالقضية الفلسطينية.

ثالثاً- علاقات تركيا الإقليمية وأثرها على القضية الفلسطينية:

أ- أثر التوتر (المصري- التركي) على الشأن الفلسطيني

لا شك أن الوضع الفلسطيني مرتبط بالوضع الإقليمي، ولطالما كانت القضية كلها مرتبطة بالتغيرات الإقليمية ومخرجاتها في المنطقة، وقد كان التغير في مصر ومجيء الإخوان أحد هذه التغيرات البارزة، حيث وفرت فترة مرسي لقطاع غزة دعماً وسنداً لوجستياً كبيراً، وذلك من خلال تسهيل عبور القوافل والوفود إلى قطاع غزة.

ولكن سرعان ما دخل الحكم في غزة ضمن صراعات المحاور ومواقفها المتضادة، حيث تأثرت حكومة غزة –قبل اتفاق الشاطئ، في أبريل 2014م، كثيراً بهذه التغيرات التي حصلت في مصر، حيث اعتمدت سلطات النظام الجديد في مصر مفهوم "محاربة الإرهاب" والذي يتسق مع أدبيات الغرب تماماً حتى توحي إلى الغرب بأنها تحارب نفس العدو وبذلك تحظى بدعمه. وهي ترى "حماس" التي تحكم غزة، فرعاً من حركة الإخوان المسلمين الواقعة في دائرة الاستهداف [16]. وقد أغلق الجيش المصري معبر رفح بشكل لم يسبق له مثيل، وأصبح لا يفتحه إلا يومين أو ثلاثة أيام كل شهر أو شهرين!

ب- توتر العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية

1- نقاط القوة التركية والانكشاف الإسرائيلي المتزايد

إن "إسرائيل" هي الطرف الذي خسر جراء تدهور العلاقات مع تركيا، وقد دفعت الأخيرة ثمناً باهظاً بسبب التصعيد، وقد أساء لسمعتها وصورتها، وزاد في نسبة تآكل شرعيتها الدولية، وأدى إلى تصاعد عداء الشعب التركي لشعب "إسرائيل" وحكومته، وحسب الخبير في الشؤون التركية، د. ألون لئيل، الذي شغل في السابق سفير "إسرائيل" في تركيا، حيث قال: "إن من يعمل في الدبلوماسية يفقد صوابه وهو يتابع نهج حكومة نتنياهو ووزير خارجيته أفيغدور ليبرمان، في هذا الملف. فالمصالح الإسرائيلية في تركيا هائلة ومن غير الطبيعي أن ترى حكومة تضع هذه المصالح في كفة ميزان مقابل بضعة ملايين من الدولارات وبضعة ألاعيب (أنانية) شخصية" [17].

لقد مارست قيادة الجيش الإسرائيلي ضغوطاً كثيرة على حكومة نتانياهو من أجل وقف التوتر مع تركيا واسترجاع العلاقات، حيث يحتاج الجيش الإسرائيلي إلى التعاون مع المؤسسة الأمنية التركية في قضايا عديدة منها: الملف السوري، والملف الإيراني، وخاصة أن زيارة أردوغان في أكتوبر 2009م، وتقاربه مع إيران أثارت توتراً إسرائيلياً كبيراً، وقضية استخراج الغاز من الآبار في عمق البحر الأبيض ومكافحة الإرهاب والتنسيق لمناورات عسكرية مشتركة وخاصة أنه تم إلغاء مناورات " نسر الأناضول" في 2009م [18].

2- حجم الدور التركي أمام "إسرائيل":

إن "إسرائيل" تحتاج إلى تركيا للتوسط والتفاوض مع الدول الأخرى مثلما حدث مع سوريا، فقد كان المسار التفاوضي ولو بشكل غير مباشر من أنقرة وفي مكتب أردوغان، قبل أيام من هجوم "إسرائيل" على غزة نهاية عام 2008م وقتل أكثر من 1500 فلسطيني، ومن ثمة توقف كل شيء. ويعلم المختصون بالشأن السوري، أنه لولا "قضية الأكراد في سوريا "لتغير مسار الثورة في سوريا منذ زمن، ولكن تركيا تخشى استخدام بشار الأسد لقضية الأكراد ضدها [19].

في سياق آخر، كانت الرحلات شبه منعدمة من "إسرائيل" إلى تركيا ، وذلك أثناء الأزمة والمقاطعة التجارية والاقتصادية التي اتخذ قرار البدء فيها تركيا، وكان السياح الإسرائيليون يخشون الذهاب إلى تركيا؛ حيث أثرت أزمة قتل الأتراك على سفينة مرمرة على الشعب التركي – المملوء بمشاعر العزة والثقة والقيادة حسب الموروث العثماني– وزادت نسبة التوتر والعداء لإسرائيل وشعبها. وهذا يؤثر على المدى البعيد والاستراتيجي، فالتطبيع الشعبي بين "إسرائيل" والشعوب المجاورة هو أحد أهم مخططاتها وأهدافها العليا في سياستها الخارجية. ورجال الأمن الإسرائيليون هم الذين يعبرون عن سخطهم تجاه سلوكيات القيادة السياسية المتعنتة، حيث يأخذون على محمل الجد التهديدات الإيرانية بسبب قيام "إسرائيل" باغتيال علمائهم وقادتهم، فقد تكون تركيا مسرحاً لتنفيذ بعض التهديدات والتي قد تلاقي لا مبالاة من الجانب التركي، أو دعماً لوجستياً غير مباشر يتمثل في عدم تشديد الحراسة على الأماكن والأهداف والشخصيات الإسرائيلية المهمة.

3– "إسرائيل" من حليف استراتيجي إلى علاقات اضطرارية:

يردد أردوغان دوماً في كثير من المواقف أن "قدر تركيا وقدر فلسطين ليسا منفصلين، كما أن القدر واحد لكل من أنقرة وغزة"، وقد حصل افتراق نسبي كبير بين الأتراك والإسرائيليين (رسمياً وشعبياً) وقد لا تعود العلاقات إلى ما كانت عليه قبل أزمة مافي مرمرة 2010م ، حيث كسب الفلسطينيون معركة الدعم الشعبي التركي التام بكل سهولة. و خسرت "إسرائيل" كثيراً جراء انتهاجها سياسة " القامة المنتصبة التي لا تنحني لأحد – افيغدور ليبرمان نموذجاً–" من تأخير الاعتذار لتركيا، حيث كشف إطالة أمد الأزمة عن صورة عدائية أكثر لإسرائيل أمام العالم الحر وسببت تآكلاً في شرعيتها، ومن الطبيعي أن المقاطعة لها في أوروبا كانت ناجحة ناجعة وأثرت سلباً على "إسرائيل" وزادت من عزلتها، وبرغم سعي الأخيرة الحثيث خلف استرجاع العلاقات الطبيعية مع تركيا، فإنه من الصعوبة – وخاصة في السنوات القليلة القادمة– أن تعود تلك العلاقات الاستراتيجية التي كانت تجمع بينهما في عقد التسعينات.

4– "إسرائيل" كمهدد للأمن القومي التركي :

إن التدهور السريع في العلاقات مع "إسرائيل" يشير إلى تغير التصور التركي كله للعالم والسياسات ولطبيعة العلاقات مع الدول، وكثير من المصادر تؤكد أن تركيا قد ضمت دولة "إسرائيل" كمهدد للأمن القومي التركي. وترى الدراسة أن أزمة السفينة مرمرة ليست هي الأساس في التوتر وتراجع العلاقات بقدر ما كشفت عن خلاف كبير يتزايد بين البلدين؛ وذلك بسبب تعارض في السياسات والأيدلوجيات وتناقض الأهداف بين السياسات ، صحيح أن القضية الفلسطينية تصدرت قائمة الأسباب المعلنة لتأجيج التوتر التركي الإسرائيلي، ولكن الأمر يختلف في تركيا، فتركيا منذ أكثر من عقد – قبل الأزمة السورية مع أول ثورات الربيع العربي– نهجت سياسة (صفر مشاكل)

التي ابتدعها أحمد داود أغلو، وتهدئة أي خلافات مع دول الجوار والوصول إلى العلاقات الطبيعية ثم الطيبة ثم التحالف لو أمكن، إضافة إلى نظرية "العمق الاستراتيجي" ، بينما انتهجت "إسرائيل" سياسة عدائية توتيرية مع جميع دول العالم سواء العربي أو الغربي، ووصل الأمر إلى أن أوروبا قامت بسياسة مقاطعة لـ "إسرائيل" قبل عدة شهور وما زالت مستمرة، في العديد من المجالات (تجارية- استثمارية- أكاديمية- رياضية، إلخ...) كنوع من العقاب على تعطيل المسيرة السلمية والمفاوضات مع القيادة الفلسطينية، وقد عدَ بعض القادة الإسرائيليين ذلك بمثابة زلزال، وبأنه انتفاضة ثالثة تبدأ من أوروبا.

ولأول مرة تدخل العلاقات التركية الإسرائيلية في أسوأ مراحلها؛ وذلك لأسباب عديدة، "بعضها يتعلق بسياسات الفعل ورد الفعل بين الطرفين، ووصل الأمر إلى أن العقيدة الجديدة للأمن الوطني التركي، تصف "إسرائيل" بـ"التهديد الرئيس، وأن عدم الاستقرار في المنطقة سببه تصرّفات "إسرائيل" وسياستها، والتي يمكن أن تؤدِّي إلى سباق تسلّح في المنطقة". وهذه السياسات والتصرفات تشكِّل "تهديداً أساسياً لتركيا" [20]، وكانت من أحد الأسباب المهمة التي مكنت لوصول الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في تركيا.

5- تركيا وعلاقات الضرورة والمصالح مع "إسرائيل":

تنظر تركيا بعين برجماتية إلى "إسرائيل" بسبب عدة عوامل، منها:

1- التقارب مع "إسرائيل" واستعادة العلاقة يضمن استمرار العلاقة مع الولايات المتحدة ذات المنحا التحالفي على طبيعتها ، إضافة إلى حرص تركيا على عدم خسارة اللوبي الصهيوني هناك، فتاريخياً، وفي عام 1978م، حاول المواطنون "الأرمن" المسيحيون في الولايات المتحدة إحياء ذكرى مذبحة الأرمن، التي توافق 24 أبريل من كل عام، وقد رفض الكونجرس هذا الأمر بضغط من اللوبي الصهيوني. فتركيا تعرف مدى تأثير الولايات المتحدة واللوبي الصهيوني على المشهد الأممي برمته.

2- إن التعاون والتقارب مع "إسرائيل" لا يتناقض مع مبادئ المدرسة العلمانية التي يعمل الإسلاميون تحت مظلتها، إضافة إلى التطلع لدور إسرائيلي داعم لدخول تركيا الاتحاد الأوروبي والساعية له منذ عقود.

3- وأيضاً تستطيع تركيا من خلال "إسرائيل" وشبكة المصالح التجارية والاقتصادية وحجم التعاون الأمني والعسكري و الاستخباراتي أن تحقق أهدافها تجاه أزمات تهدد أمنها القومي، مثل: قضية الأكراد، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب.

4- تدرك تركيا بأنها بخسارتها لـ"إسرائيل" تخسر "قدرة نسبية" على لعب دور الوسيط بين الأخيرة ودول مجاورة ذات العلاقة الصراعية أو الخلافية مع "إسرائيل".

رابعاً– الموقف التركي من الأطراف الفلسطينية الفاعلة:

أ– الموقف التركي من السلطة الفلسطينية و التسوية السلمية

أعلنت تركيا تأييدها لكل المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي الصهيوني إجمالاً أو على أحد مساراته القُطرية مع "إسرائيل". وبعد حرب الخليج الثانية –1991م – أعرب الرئيس التركي "تورجوت أوزال" عن رغبة بلاده أن ينعقد المؤتمر الدولي للسلام على الأراضي التركية، وبعد انطلاق المؤتمر بمدريد في العام ذاته رأت تركيا في ذلك فرصة لتطوير وازدهار علاقتها بـ "إسرائيل"، حيث لم يعد لدى العرب الذين انتقدوها سابقًا لإقامة علاقات مع "إسرائيل" حجة الآن؛ فالجميع جلس مع "إسرائيل"، وبعضهم أقام علاقات دبلوماسية، بل إن منظمة التحرير ذاتها دخلت في مفاوضات أوسلو وغزة وأريحا، وعادت إلى الضفة وغزة، فـ" تحقيق السلام في الشرق الأوسط ينهى هذه الازدواجية في المواقف التركية، ويريح صانعي السياسة الخارجية التركية من مشقة إجراء حسابات دقيقة مطولة لكل خطوة يخطونها إزاء الشرق الأوسط" [(21)].

ولم تختلف توجهات حزب العدالة – الذي تبنى اقترابًا يسعى للتوفيق بين قيم الغرب والقيم الإسلامية، ويصف نفسه بالحزب الديمقراطي المحافظ، – تجاه التسوية السلمية، فهذا الحزب يؤمن بدولة مستقلة فلسطينية على حدود 1967م ، بجانب الدولة الإسرائيلية، ويدعم نهج المفاوضات، وقد عمل أردوغان على حشد الدعم الدولي للرئيس محمود عباس عام 2011م؛ من أجل الحصول على دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وهو مكسب دبلوماسي يجب استغلاله جيداً أمام المؤسسات والمنظمات الدولية والحقوقية؛ من أجل كبح آلة البطش الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وعلى مسارٍ آخر، فإن التماثل في الناظم الأيديولوجي الذي يجمع كل من حزب العدالة والتنمية وبين حركة حماس كان سبباً وجيهاً للتقارب بينهم، وكان للحصار الذي فرضته "إسرائيل" والولايات المتحدة بعد فوز حماس عام 2006م في الانتخابات البرلمانية مدخلاً أخلاقياً لتوجيه تركيا النقد والاتهام المباشر لإسرائيل والغرب على نفاقه السياسي والتفافه على نتائج الانتخابات، وظلت تركيا تطالب المجتمع الدولي برفع الحصار غير المبرر على قطاع غزة، وأرسلت مساعدات وسمحت بانطلاق سفن تحمل المساعدات والأدوية والمعدات الطبية اللازمة لعلاج ضحايا العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة وصولاً إلى عدوان 2014م [(22)].

ب– خصوصية العلاقة مع حماس:

بالرغم من كل هذا الدعم التركي والتعاطف الشعبي والرسمي غير المسبوق لحماس وقطاع غزة وقياداته ذات التوجه الإسلامي، فإن الدور التركي وحتى بقيادة حزب العدالة والتنمية محكوم بعدة قيود، حيث أن تركيا ما زالت جزءا من التحالفات الدولية، – وهي بحاجة إليها وما زالت تسعى للدخول للاتحاد الأوروبي– وهذه التحالفات تعمل من خلال المنظمات الدولية وقراراتها، ومن الصعب

أن تستمر في انتهاج سياسة معادية لـ"إسرائيل" بشكل مكشوف، وعليه، فإن تركيا لن تذهب إلى قطيعة تامة مع "إسرائيل"، وستستمر تركيا في دعم القضية الفلسطينية بشكل عام وحماس بشكل خاص، وذلك باتباع كل الطرق السلمية والقانونية وفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية التي تعد تركيا عضواً فيها، والتنويه لذلك في الإعلام، وإعلاء شأن غزة والمطالبة برفع الحصار عنها، والتسريع في عمليات إعادة الإعمار، والضغط بكل السبل للتأثير على "إسرائيل" بتحريض الدول الغربية على الأخيرة وفضح ممارساتها، وتستطيع تركيا فعل ذلك؛ لما لها من دور أساسي في موازين القوى الدولية والإقليمية، ولما لها من تأثير على دول حليفة صديقة من الغرب ودول أورواسيا والبلقان. وقد وضح دور تركيا وأهميتها بتصاعد المشكلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأزمة القرم؛ لما لها من تأثير كبير في حركة الملاحة في البحر الأسود، وأهمية استراتيجية في البحر الأبيض المتوسط.

ج- تركيا والفلسطينيون في ضوء مصالحة مرتقبة مع "إسرائيل":

إن السياسة الخارجية التركية لا تصاغ بقرار فردي أو تتبع من حسابات العواطف، أو الحسابات الشخصية كما كان الحال في ليبيا القذافي، أو سوريا الأسد، أو مصر مبارك، أي القرار يصدره القائد السياسي المهيمن على مؤسسات الدولة الوهمية الهشة Overwhelming leadership وعلى ثروات البلد ومقدراته دون الرجوع إلى أي مؤسسة، ولكنها دولة مؤسسات وقرارات مدروسة تتطابق مع التوجه الشعبي والقيمي والشعارات التي تتبناها المؤسسات والحكومة والرئاسة، وهذا الدعم لفلسطين عموماً ومنها لحركة حماس سيستمر، وهو يتفق مع مبادئها في دعم الحركات المناوئة للاحتلال حسب قواعد القانون الدولي، وحسب قرارات الشرعية الدولية، وفي ظل غياب الدعم العربي، بل في ظل الصمت العربي على نتائج انتخابات 2006م وفرض الحصار، تقدمت تركيا بخطوات كثيرة جريئة على الصف العربي كله بحث المجتمع الدولي على احترام نتائج الانتخابات، وعلى رفعه للحصار الظالم غير المبرر وعلى احترام قيم الديمقراطية [23].

وضمن علاقات تركيا و"إسرائيل" المتوترة المأزومة، وإمكانية المصالحة بينهما، تنهض أسئلة مهمة حول مستقبل هذه العلاقة في ضوء المتغير الإسرائيلي، وأفق العلاقة مع "إسرائيل"، ومدى تأثير التقارب التركي الإسرائيلي على فلسطين وعلى قطاع غزة تحديداً.

د- الدور التركي في ضوء المصالحة الفلسطينية -الفلسطينية:

إن نتائج انتخابات البلديات التي أجريت في مارس 2014م ، وهذا الفوز المحسوب لحزب العدالة والتنمية الذي تنبأ به أردوغان بنفسه، تعد مؤشراً إيجابياً كبيراً يقيس مدى رضا الشعب التركي على صوابية السياسة التي انتهجها أردوغان وحزبه، وتنبؤاً باستمرار تركيا بنفس الوتيرة في دعم القضية الفلسطينية بعد التزكية الشعبية الأخيرة لسياساته، و يزداد هذا التوجه قوة بعد أن فاز أردوغان

في انتخابات الرئاسة الأخيرة بطريقة الاقتراع العام، التي تمنحه ثقة كبيرة بنفسه وبسياساته ومواقفه، ويعد تولي أحمد داود أوغلو رئاسة الوزراء، مؤشراً إلى استمرار فاعلية الدور التركي خارجياً، حيث ستلعب الخلفية المهنية – وزير خارجية سابق– وخلفيته الأكاديمية– محاضر في الجامعات–؛ لأنه يسير بثقة تجاه استمرار الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية، ودعم غزة كإحدى القضايا الخارجية التي تقع في دائرة مسؤوليته الشخصية، وهو الرجل الذي بكى تعاطفا لرؤية مشاهد القتل والضحايا الفلسطينيين أواخر أيام العدوان على غزة عام 2012م.

وكانت تركيا من أول الدول التي رحبت بـ"اتفاق الشاطئ" الذي ينهي الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني، والذي دام سبع سنوات، وهي ستكون من الدول التي ستدعم الخيارات الفلسطينية، فهي اعتادت أن تكون على مسافات متساوية من الجميع، وستظل كذلك في ظل حكومة وحدة وطنية يقودها أبو مازن، ومع الاتفاق والتعامل مع هيئة فلسطينية واحدة تتمثل في حكومة –وحدة أو وفاق– سيرفع عنها إحراجاً كبيراً، حيث سيكون الدعم لهذه الحكومة الأكثر شرعية وقبولاً، وليس لحكومة تقودها حماس، عليها حظر وتحاربها الولايات المتحدة و"إسرائيل". فقد وعدت تركيا في المساعدة في حل مشكلة رواتب موظفي غزة السابقة (حكومة حماس) من خلال السفير التركي مصطفى سيرناش مع أعضاء حكومة الوفاق[24].

وكانت زيارة الرئيس محمود عباس لتركيا في 12–2– 2015م قبل مصر لها دلالة واضحة على أهمية الدور التركي، حيث اجتمع الرئيس عباس بالرئيس التركي بعد فشل مشروع إنهاء الاحتلال في مجلس الأمن، ومناقشة مسألة الانضمام الى الجنائية الدولية، والتوتر الذي تشهده القدس الشرقية، وآخر مستجدات الوضع في غزة، إضافة إلى مسألة إعمار قطاع غزة ، حيث كانت تركيا خصصت 200 مليون دولار في إطار إعادة إعمار غزة [25].

خامساً– حدود الدور التركي في القضية الفلسطينية:

لا شك أن هناك جملة من القيود على الدور التركي في المنطقة، وضمن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تفرض هذه القيود تاريخ العلاقات الفلسطينية بمصر، وما تفرضه الاعتبارات الجيوسياسية، إضافة إلى أسباب خاصة بتركيا وعلاقاتها الأطلسية وارتباطها التاريخي بإسرائيل وحجم التعاون بينهما، زاد على ذلك أثر ثورات الربيع العربي السلبي على تركيا، وخسارتها لبعض علاقاتها بالأنظمة التي لم تسقط مثل سوريا، وظهور التوتر بينها وبين مصر بعد سقوط الإخوان. ويمكن تلخيص تلك القيود في الآتي:

إن للدور التركي على الصعيد الفلسطيني حدوداً تتمثل في النقاط الآتية:

1- إن التحرك التركي لا يمكنه أن يتجاوز الدور المصري، وقد اعترفت أنقرة بذلك قائلة على لسان وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو مع بداية انطلاق قطار ثورات الربيع العربي: "إن الدور التركي يمكن له أن يكون مساعداً أو مكملاً، لكنه لن يحل محل الدور المصري" [26].

2- تنظر تركيا إلى الوحدة الفلسطينية كشرط للسلام، تجعلها لا تذهب في علاقاتها مع حماس إلى درجة الخلاف مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبالتالي فإن دعم تركيا لحماس لا يسقط اعترافها وتعاملها مع رئيس السلطة الفلسطينية.

3- إن تركيا الراغبة في إقامة علاقات جيدة مع العرب جميعهم، لا يمكنها أن تمضي في خياراتها إلى النهاية لترجمة دعمها لغزة أو حماس، أي لن تذهب إلى درجة اتخاذ مواقف تسبب إحراجاً كبيراً لدول "الاعتدال العربي" التي تحرص تركيا على أن تكون على علاقة ممتازة معها، ولا سيما السعودية ومصر ودول الخليج.

4- إن تركيا تفتقد الأوراق الضاغطة القوية في أي دور وسيط التي تمكّنها من إنجاح أي وساطة سواء كانت بين "إسرائيل" وسورية، أو بين "إسرائيل" والفلسطينيين، أو حتى حماية أي اتفاق يتم التوصل إليه.

5- تعرض تركيا لضغوط من الغرب و "إسرائيل"؛ من أجل التخلي عن سياسة الانحياز إلى حماس، وإلى القضية الفلسطينية عامة، وكذلك محاولة استبدال الوساطة التركية بوساطة دول أُخرى.

6- إن سياسة "تعدد الأبعاد" والانفتاح على العالمين العربي والإسلامي لا تلغي الهدف الاستراتيجي الرسمي المعلن لتركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومع أنه لا توجد سياسة خارجية مشتركة موحدة للاتحاد تجاه القضية الفلسطينية، فإن تركيا ستبقى مضطرة إلى أن تلتزم بضوابط محددة في دورها في الشرق الأوسط، أو في وساطتها التي لا يمكن أن تذهب فيها إلى حد الصدام مع الاتحاد الأوروبي.

7- إن التحرك التركي في المنطقة بشأن القضية الفلسطينية يبقى في جميع الأحوال محكوماً بسقف الشرعية الدولية المعبر عنها في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتي تعترف بوجود "إسرائيل".

وبالتالي فإن تعارض مصالح بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي مع تزايد الدور التركي في الشرق الأوسط يمثل عقبة في استمرار هذا الدور [27].

سادساً– مستقبل الدور التركي في ظل متغيرات تركيا الداخلية الأخيرة:

شهدت تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية – الذي لم يخسر أي انتخابات منذ 2002 – تحولات مهمة، كان منها التطور الكبير تجاه القضية الفلسطينية، والدخول إلى منطقة " الشرق الأوسط" عبر بوابة القضية الفلسطينية، القضية العادلة ذات الأبعاد الأخلاقية والإنسانية والدينية، ذات الموروث التاريخي مع العثمانيين، حيث كانت فلسطين تقع ضمن السناجق المتعددة التابعة للدولة العلية "العثمانية"، وما لم يلتفت إليه كثير من الباحثين وحتى المتخصصين أن توجه حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية لم يكن نقطة البداية؛ فقد كانت توجهات "تورغت اوزال" الذي تولى رئاسة الحكومة التركية منذ 1983م حتى 1989م ، ووصل إلى الرئاسة بعدها حتى عام 1993م أن تركيا لا يجب أن تظل عيونها شاخصة تجاه الاتحاد الأوروبي والغرب فقط، بل يجب أن تتجه إلى عوالم وفضاءات أخرى، وقد عمل وفق مفهوم يرى أن تركيا يجب أن تتجه لتحقيقه وهو "أن بإمكان تركيا أن تكون أوروبية في أوروبا، وأن تكون شرقية في الشرق، حيث إن تركيا أوروبية و آسيوية في نفس الوقت. وعليها أن لا تكون فقط جسراً بين الحضارات، بل فاعلاً ولها دور مميز في حل النزاعات الإقليمية. وتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية تعمل بشكل حثيث على تحقيق تلك الأبعاد ومنها تحقيق العمق الحضاري والتكامل الاقتصادي مع الدول المجاورة، ومعظم قناعات القادة الأتراك ذوي الخلفية الإسلامية يعدون أن تركيا وأي مسؤول تركي عليهم مسؤولية عما يجري في العالم الإسلامي، وهذا الشعور منحدر مما كان يفعله ودرج عليه السلاطين العثمانيون فترة الخلافة العثمانية.

إن المشهد التركي يُنبئ بأن تركيا سوف تستمر في توجهها تجاه دعم الشعب الفلسطيني ومساندته، حيث يعد نجاح أردوغان بمنصب الرئاسة استفتاءً على توجهه وتوجه حزبه، كما أن تولي وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو رئاسة الوزراء،–الذي زار غزة في 20–11–2012م، أي أثناء الاعتداء الإسرائيلي، يعد مؤشراً قوياً على استمرار ذات النهج والمسار، وهو الرجل الذي نجح في إحداث قفزة نوعية في مسار التوجه نحو الشرق بنظريته (صفر مشاكل– والعمق الاستراتيجي)[28]، التي نجحت بشكل نسبي لولا الأزمة السورية وسقوط نظام الإخوان في مصر منتصف عام 2013م.

واستمراراً لموقف تركيا تجاه "إسرائيل"، فكما ورد ذكره سابقاً يستغل قادة تركيا كل مناسبة لمهاجمة الحكومة الاسرائيلية، حيث وفي تعليقه على حادثة باريس في 8–1–2015م، والتي راح ضحيتها 17 شخصاً قال أوغلو: " إن القصف الإسرائيلي لقطاع غزة ومهاجمة أسطول الحرية في العام 2010م وهو الهجوم الذي استشهد فيه عشرة أتراك لا يختلف عن هجمات باريس التي سقط فيها قتلى من بينهم رواد متجر لبيع الأطعمة اليهودية"[29]، وأضاف: "مثلما تعد المجزرة التي ارتكبها

إرهابيون في باريس جريمة ضد الإنسانية، فإن نتنياهو -كرئيس للحكومة التي تقتل أطفالاً يلعبون على الشاطئ بقصف غزة وتدمر آلاف المنازل... والتي قتلت أتراكًا في غارة على سفينة مساعدات في المياه الدولية- ارتكب جرائم ضد الإنسانية" [30]. ويمكن رصد ووضع استشراف للمسار التركي في ضوء استمرار حكم حزب العدالة والتنمية وخاصة بعد فوز هذا الحزب في الانتخابات المحلية (البلديات) في مارس الماضي 2014م، وفوز أردوغان بمنصب الرئاسة في أغسطس بالاقتراع الشعبي العام لأول مرة منذ تأسيس الدولة في النقاط الآتية:

1- إن الدعم الشعبي التركي الكبير المتنامي للشعب الفلسطيني وقضاياه سوف يسهل على من في الحكم اتخاذ قرارات ومواقف متقدمة في هذا الاتجاه. ففي الوقت الذي لم يكن هناك أصوات شجب واستنكار من قبل العديد من الأنظمة العربية على عدوان 2014م على غزة، قام أردوغان في خطاب الفوز -ليلة الانتخاب في 10-8-2014- بإطلاق مبادرة لنقل الجرحى "الغزيين" إلى تركيا للعلاج عبر مطار " بن غوريون" الإسرائيلي وليس القاهرة؛ بسبب إغلاق مصر لمعبر رفح آنذاك.

2- إن إدراك الأحزاب المعارضة (حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية، والقومية الكردية) بأن أي مرشح عن تلك الأحزاب لن يحظى بأغلبية، وحظوظه بالفوز بالاقتراع العام ستكون ضئيلة، جعلهم يدعمون المرشح المنافس لأردوغان – أكمل الدين إحسان أوغلو- وهو مقرب جداً من الدوائر الإسلامية والرئيس السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهذا مؤشر على الشعبية التي يحظى بها حزب العدالة والتنمية من خلال مواقفه و سياسته الخارجية التي رفعت منسوب شعبيته، ومنها مواقفه تجاه غزة. وقد أعلن أردوغان فور فوزه مباشرة بأن انتصاره لا يعني انتصاراً للشعب التركي فقط، ولكن أيضاً للشعوب والدول الشقيقة الصديقة[31].

3- إن الدور التركي وخاصة بعد تولي أحمد داود أوغلو و أردوغان كلاً من رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، قد يكون في الغالب، وخلال خمسة الأعوام القادمة مُحدد واضح المعالم، حيث قد يكون لحركات المقاومة ومشاريع التحرر وخاصة حركة حماس المعتدلة والأقرب إلى نهج حرب أردوغان سنداً وظهراً قوياً، وقد علق عضو المكتب السياسي لحركة حماس "عزت الرشق" فور فوز أردوغان: "اليوم فازت القدس وغزة ورام الله" [32]. من ناحية أخرى، هذه الإنجازات لحزب العدالة والتنمية تمثل صدمة للتيارات الإسلامية المتطرفة التي أرادت أن تفشل تركيا في تجربتها الديمقراطية؛ لكي تبرهن بأن العنف هو الحل للنجاح في السياسة والوصول إلى الحكم، وأيضاً صدمة لأنصار الثورة المضادة والانقلابات في المنطقة.

4- من ناحية العلاقات التركية الإسرائيلية، من المستبعد أن تعود هذه العلاقات إلى حالة متقدمة من التعاون كما كانت قبل حادثة مرمرة عام 2010م، فتحليل مضمون التصريحات والخطابات التي صدرت عن رئيس الدولة ورئيس الحكومة مؤخراً تفيد بازدياد الخلافات واتساع الهوة في العلاقات بين الدولتين.

خاتمة

تميز جانب كبير من الخطاب العربي في السنوات التي سبقت مجيء التيار الإسلامي بالاعتراض والرفض على تركيا الأطلسية وسياساتها، وتبرير القصور الذي أحاط بأداء الأنظمة العربية، وفشل جامعة الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية؛ بسبب توجه حكومات تركيا السابقة، والتي تعمل تحت المنظومة الغربية الأمريكية تحديداً وبتحالفها مع "إسرائيل"، وعليه، فمن المفترض أن يزداد الموقف العربي قوة بتوجه تركيا الجديد تحت حكم العدالة والتنمية، ينفتح على الشرق، ويتبنى القضية الفلسطينية والذي من المفترض أن يتشابك ويتكامل مع دور الأنظمة نحو القضية الفلسطينية. فقد تحولت تركيا من مهدد للأمن القومي العربي إلى داعم مناصر للقضايا الإسلامية العربية. فتركيا بإمكانها أن تحمل الرسالة الفلسطينية لتوصلها إلى الغرب بسهولة، وهذا ما فعلته تركيا مع السلطة الفلسطينية في دعمها لدولة غير عضو في الأمم المتحدة، وفي دعمها لحماس كحكومة بعدما فازت في انتخابات 2006م. وبذلك تكون إحدى ذرائع المعترضين على الدور التركي قد سقطت.

وتركيا لم تشجب فقط العدوان الإسرائيلي على غزة سواء في 2008-2009، أو 2012، أو 2014م، ولكنها أدانت الصمت العربي، واتهمت بعض الأنظمة العربية بالتواطؤ مع الاحتلال الإسرائيلي في العدوان الأخير على غزة 2014م، وجاهرت بتحدي الحكومة الإسرائيلية في جميع المحافل الدولية، وتوجيه أقسى النقد لها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الآتية:

النتائج:

- نجح الأتراك في الدخول كقوى إقليمية إلى منطقة الشرق الأوسط من بوابة القضية الفلسطينية التي لطالما كانت مجالاً حيوياً للتدخلات الإقليمية والدولية، فقد برز الدور التركي جلياً- وحصد تعاطفاً شعبياً (عربياً وفلسطينياً) كبيرين- من خلال الأزمات (أزمة حادثة مافي مرمرة نموذجاً)، والموقف الحاسم من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على غزة، ومواقف أردوغان الحاسمة مع الاحتلال الإسرائيلي.
- إن الدور التركي لم يسجل أي اصطدام مع أي مصلحة فلسطينية، بل تقف تركيا مع مطالب الشعب الفلسطيني وأطرافه الفاعلة، فهي تدعم السلطة الفلسطينية وتوجهاتها في

التسوية السلمية، وتدعم حركة حماس كحكومة (سابقة)، فازت بأغلبية في انتخابات 2006، وذلك من باب احترامها لقيمها الديمقراطية.

- تقدم الموقف التركي على المواقف العربية خلال العقد السابق، فتركيا لم تشجب فقط العدوان الإسرائيلي على غزة سواء في 2008-2009، أو 2012، أو 2014م، ولكنها أدانت الصمت العربي، واتهمت بعض الأنظمة العربية بالتواطؤ مع الاحتلال الإسرائيلي في العدوان الأخير على غزة 2014م، وانتهز أردوغان كل مناسبة أو محفل دولي ليوجه النقد المباشر لدولة "إسرائيل" ومواقفها وسياساتها العدائية تجاه الشعب الفلسطيني.
- كان لتركيا دورٌ بارزٌ في تقريب حماس من فكرة "حل الدولتين"، التي كانت ترفضها سابقاً، وموافقتها على إقامة دولة فلسطينية على حدود يونيو 1967م، وذلك ضمن دور تركيا في إحلال السلام في المنطقة، وإشراك حماس في أي مفاوضات قادمة، والوصول إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي.
- إن سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر منتصف 2013م شكل قيداً على الدبلوماسية التركية تجاه قطاع غزة المحاصر، وشكل الخلاف التركي مع النظام الجديد خسارة كبيرة لتركيا، مثلما أدى التدخل التركي في الأزمة السورية إلى خسارة متزايدة في رصيد نظرية "صفر مشاكل".

التوصيات:

- إن الدولة التركية لها وزن كبير في علاقاتها الدولية والإقليمية، وعلى الفلسطينيين أن يوسعوا دوائر التعاون معها، مسقطين فكرة المحاذير العقائدية في العلاقات مع الدولة التركية السُنية المذهب، فعقائدياً لا توجد عراقيل تمنع تركيا من لعب دور أساسي، وأن لا يتخذوا من "فزاعة" طموحات "الإمبراطورية العثمانية"، سبباً لعدم مواجهة العدو الإسرائيلي.
- على الفلسطينيين أن يستغلوا جيداً دور تركيا في معركتهم مع الاحتلال الإسرائيلي، وفي بناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها، فبالإمكان الاستفادة من الخبرات التركية، ونقل هذه الخبرات إلى المؤسسات والمنظمات الفلسطينية ومكونات المجتمع المدني، وتحسين أدائها، إضافة إلى تطوير المشاريع التنموية التي تدعمها تركيا، والاستفادة في مسار المنظمات الحقوقية والمسار الديمقراطي. كما يمكن الاستعانة بقوة تركيا وشبكة علاقاتها بالعالم من أجل تحسين الموقف الفلسطيني والحصول على دعم متزايد.
- يمكن للسلطة الفلسطينية أن تستفيد من خبرة تركيا وإمكاناتها في الشأن القانوني وخاصة القانون الدولي؛ لمحاسبة مجرمي الحرب من قيادات الجيش الإسرائيلي، وخاصة أن لتركيا

تجربة سابقة بسبب أزمة مافي مرمرة، وذلك في ضوء دخول فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية.

- ضرورة قيام المجتمع الفلسطيني بشقيه الرسمي وغير الرسمي، بالانفتاح على بقية مكونات المجتمع التركي، وكسب أحزاب وجماعات أخرى، وعدم الاكتفاء بالرهان فقط على العلاقات الجيدة بحزب العدالة والتنمية؛ لأن ذلك سيمثل طوق نجاة للفلسطينيين فيما لو حدث أي تغير مفاجئ للنظام السياسي التركي الحالي.

المراجع:

فوز أردوغان سيبعد تركيا أكثر عن "إسرائيل"، الجزيرة، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/presstour/2014/3/30/

تركيا: حرب غزة تدخل سباق الرئاسة، 18-7-2014 /http://alhayat.com/Articles/3650355

نوفل ، ميشال: الإطار المفهومي في إعادة توجيه السياسة التركية نحو العالم العربي، (الصراع العربي- الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية) تحرير: جميل هلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2013، ص 158.

مجلّة فورين بوليسي – والنص المترجم عن جريدة الأخبار اللبنانية 2010/6/4 .

الباسل ، رجب : دراسة: دور تركيا في القضية الفلسطينية، فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية (2002-2010)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،10-12-2010، http://www.alzaytouna.net/permalink/5632.html

الباسل ، رجب. مرجع سابق.

النعامي ، صالح : فوز أردوغان سيبعد تركيا أكثر عن "إسرائيل"، الجزيرة نت، 30-3-2014

By Information , Information Report ,Turkey and the Palestinian Issue p36.2010.center, Lebanon Zaytouna-Department, AL

Turkey and the Palestinian Question, Today's Zaman, 19-2-2009. http://www.todayszaman.com/todays-think-tanks_turkey-and-the-palestinian-question_164614.html

هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب: فاضل جتكر، ط1، الرياض- السعودية، العبيكان للنشر بالتعاون مع معهد بروكينغر في واشنطن، 2001، ص 207.

باكير ، علي حسين ، وعدنان أبو عامر: تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي، 6 نوفمبر 2012، الجزيرة نت، http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211682923673950.htm

تقدم أروغان بالانتخابات المحلية يرسخ الدعم التركي للفلسطينيين، 31-3-2014، http://www.raialyoum.com/?p=69685

باكير، علي حسين ، وعدنان أبو عامر، مرجع سابق

شُراب، فهمي: العلاقات المصرية التركية وتداعيات التراجع على الشأن الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2013/9/12، http://www.alzaytouna.net/permalink/50559.html

جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة... تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص 73.

شُراب، فهمي: التقارب الإسرائيلي – التركي : مصالح الدولة التركية بين القضية الفلسطينية وحركة حماس، صحيفة دنيا الوطن، 5-5-2014، http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/05/05/532738.html

شبكة الحوار نت الإعلامية، تركيا تزيح "إسرائيل" من مناورات "نسر الأناضول"، 10-10-2009، http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=958#.VQ3AOfysVXo

شُراب، فهمي، التقارب الإسرائيلي – التركي : مصالح الدولة التركية بين القضية الفلسطينية وحركة حماس، مرجع سابق

صحيفة "سيميريني" اليومية القبرصية 2- 11-2010-ترجمة فريق سبوت لايت أون فلسطين – أوروبا .

الباسل، مرجع سابق .

شُراب، فهمي، التقارب الإسرائيلي – التركي : مصالح الدولة التركية بين القضية الفلسطينية وحركة حماس مرجع سابق

وكالة الصحافة الفلسطينية، 18-6-2014، http://safa.ps/post/130778/

لماذا زار الرئيس الفلسطيني تركيا قبل مصر؟ صحيفة الفجر، 13-12015، http://www.elfagr.org/1624882

نور الدين ، محمد: التقدير الاستراتيجي (22) ، الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – مايو 2010- بيروت- لبنان.

أبو مطلق، رائد محمود: العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، 2010 – 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات الشرق أوسطية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2011.

وكالة الأناضول للأنباء، تقرير: سراييفو/ بدر الدين برليافج، كمال زورلاك، 25-7-2014، /http://www.aa.com.tr/ar/news/364649

وكالة الصحافة الفلسطينية، 8-8-2014، http://safa.ps/details/news/133626

أوغلو يشبه نتنياهو بمنفذي هجمات باريس، وكالة صفا الاخبارية، 15-1-2015، http://safa.ps/post/143173

نفس المرجع السابق

موقع الجزيرة نت، أردوغان يعلن مرحلة جديد ويتعهد بالمصالحة، 11-8-2014، /http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/10

فلسطين الآن، حماس تهنئ أردوغان بفوزه برئاسة تركيا، 11-8-2014، /http://paltimes.net/details/news/71197

Turkey intensifies efforts for lasting truce, supporting aid to Gaza, Hurriyet daily news, 21-3-2015, http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-intensifies-efforts-for-lasting-truce-supplying-aid-to-gaza.aspx?pageID=238&nID=69716&NewsCatID=510